العنقاء

مجلة شهرية (ورقية -إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة العدد السادس عشر 26/11/2026م - 16/06/1448هـ

قانون الأحزاب

ودور القوى السياسية في المرحلة الانتقالية

تيار سورية الجديدة

(السنة الثانية)

من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة:

يقدم تيار سورية الجديدة رؤية فكرية لإنهاء الاستبداد، وإرساء دولة المؤسسات والقانون بعيداً عن تدخل الأجهزة الأمنية. وترتكز على عقد مواطنة متساوٍ وعادل، ودعم دور المجتمع المدني بشقيه الحديث والأهلي.

يستند نظام الحكم المنشود إلى التشاور، والكفاءة، وسيادة القانون، واللامركزية الإدارية لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تضمن الوثيقة الحريات الفردية ضمن ضوابطها، وتؤكد على المساواة الكاملة بين الجنسين ودور المرأة الفاعل

تتبنى الوثيقة قيماً مستمدة من الحضارة العربية الإسلامية، وعروبة ثقافية لغوية تحترم تنوع أعراق سورية عبر الإدارة اللامركزية، وتفصل بين الشريعة كمقاصد عامة وبين الفقه البشري. وأخيراً، ينبثق مفهوم حقوق الإنسان من مركزية الرحمة في الإسلام مع الانفتاح على التجارب العالمية بما ينسجم مع خصوصية المجتمع.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: رامز القاري

ايميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

إضاءات سياسية	الأحزاب في سورية	أ. سهير أومري	2-1
إضاءات في الاقتصاد والتنمية	التداول بين الوهم والحقيقة	أ. أحمد الخراط	4-3
رؤى سياسية	العلاقة السورية الأردنية وأزمة تلوح في الأفق	م. محمد رامي قزيز	6-5
إضاءات مقاصدية	فوبيا الأحزاب	أ. أسامة ليموني	7
إضاءات في التغيير والنهضة	المناهج السورية	أ. ياسمين زيادة	9-8
إضاءات شبابية	الشباب والأحزاب السياسية	أ. باسل عبد الله الرفاعي	11-10
المرأة السورية	قانون الأحزاب في سورية: لماذا نحتاجه الآن؟	أ. ياسمين الحايك	13-12
إضاءات على كتاب	قراءة في رواية «الناجون من الموت إلى الموت»	أ. رامة حمو	15-14
إضاءات نفسية اجتماعية	متى أبدأ بغرس القيم في طفلي؟	أ. أريج نصار	17-16
يراع	خطاط الثورة	أ. أديب الأسود	18
يراع	كيف نطلب الخلود من كونٍ لا يخلد؟	أ. سنيحة خلف	19

الأحزاب في سورية.. من احتكار السلطة إلى تحديات التعددية



أ.سهير أومري
رئيسة تحرير مجلة العنقاء

منذ عشرات السنين عرفت سورية الأحزاب والبرلمانات والدساتير والانتخابات، وشهدت تنافسًا بين مشاريع سياسية وفكرية مختلفة، قبل أن تُختزل الدولة في حزب، والحزب في السلطة، والسلطة في شخص.

واليوم، بعد أكثر من ستة عقود على انقلاب الثامن من آذار عام 1963، تقف سورية أمام استحقاق استعادة الحياة السياسية والتعددية الحزبية التي عرفها شعبها عبر تاريخه.

ومن هنا يبرز سؤال جوهري: **كيف تستعيد سورية حياتها الحزبية وتؤسس لتعددية سياسية حقيقية، دون أن تعيد إنتاج انقسامات الماضي أو تسمح بتجدّد احتكار السلطة؟**

من الاستقلال إلى التعددية

بعد الاستقلال عام 1946، برزت أحزاب ذات توجهات متباينة، أبرزها الحزب الوطني وحزب الشعب، إلى جانب حزب البعث، والحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وقوى إسلامية ومستقلين. ولم تكن الاختلافات شكلية؛ فقد تنافست هذه القوى حول السياسات الاقتصادية، والعلاقات الإقليمية، وشكل الدولة ومستقبلها.

وفي انتخابات يوليو 1947، تنافس المرشحون على **127 مقعدًا نيابيًا**، فحصلت قائمة الأحرار على 53 مقعدًا، والحزب الوطني على 24، والمستقلون على 50 مقعدًا. وهي أرقام تكشف أن البرلمان لم يكن حكرًا على تنظيم سياسي واحد.

أما انتخابات عام 1954، فقد قدمت صورة أكثر تنوعًا؛ إذ فاز حزب الشعب بثلاثين مقعدًا، والبعث باثنين وعشرين،

> **المطلوب ليس كثرة الأحزاب، وإنما حياة سياسية مؤسسية تتيح اختلاف البرامج، وتضمن المشاركة والمساءلة والتداول السلمي للسلطة**

والحزب الوطني بتسعة عشر، والشيوعيون بمقعد واحد، إلى جانب أحزاب أخرى وكتلة كبيرة من المستقلين.

مؤسسات دستورية وتجربة غير مثالية

لم تقتصر الحياة السياسية على الأحزاب. فقد أقرّت جمعية تأسيسية منتخبة دستور عام 1950، في تجربة سعت إلى تنظيم العلاقة بين السلطات وتعزيز الحياة النيابية. لكن تلك المرحلة لم تكن ديمقراطية مستقرة؛ إذ شهد عام 1949 ثلاثة انقلابات عسكرية، وتكررت تدخلات الجيش في السياسة.

وتعرضت التعددية لانتكاسة أخرى خلال الوحدة مع مصر بين عامي 1958 و1961، حين توقفت الأنشطة العلنية للأحزاب السورية. ثم جاءت سيطرة البعث على السلطة في 8 مارس 1963، لتبدأ مرحلة مختلفة، كُرّست دستوريًا عام 1973 بالمادة الثامنة التي جعلت حزب البعث قائدًا للدولة والمجتمع.

مؤسسات دستورية وتجربة غير مثالية:

مما لا شك فيه أن استعادة الحياة الحزبية لا تعني فتح

الباب أمام تعددية بلا ضوابط أو مؤسسات قادرة على إدارتها.

فعلى سبيل المثال شهدت جمهورية **فايمار الألمانية** (1918–1933) تشرذمًا حزبيًا وصراعات سياسية أضعفت استقرار الحكومات، وتضافرت مع الأزمة الاقتصادية وصعود القوى المتطرفة واختلالات النظام الدستوري، لتنتهي التجربة الديمقراطية بوصول النازيين إلى السلطة عام 1933.

وفي **لبنان**، أفضى نظام المحاصصة الطائفية إلى أزمات متكررة في تشكيل الحكومات وانتخاب الرؤساء وتعطّل القرار السياسي.

وتكشف التجربتان أن الخطر لا يكمن في تعدد الأحزاب بحد ذاته، بل في تحوّلها إلى أدوات للصراع على النفوذ بدلًا من التنافس على البرامج والسياسات.

لماذا تحتاج سورية إلى الأحزاب اليوم؟

الحزب السياسي تنظيمٌ يجمع عددًا من المواطنين حول برنامج وأهداف عامة، ويسعى إلى التأثير في السياسات العامة أو الوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية والدستورية. وتكمن وظيفته في تحويل المطالب المتفرقة إلى برامج قابلة للنقاش والمحاسبة، وإعداد كوادر سياسية، وتوفير بدائل متعددة أمام الناخبين.

وفي سورية الخارجة من عقود الحكم السلطوي والحرب، تبرز الحاجة الماسّة إلى هذه الأدوار.

وقد نصّ الإعلان الدستوري الصادر في 13 مارس 2025 على حرية تشكيل الأحزاب وفق أسس وطنية، وحدّد المرحلة الانتقالية بخمس سنوات.

ومما لا شك فيه أن قيام أحزاب حقيقية يتطلب أكثر من السماح بتأسيسها؛ فهو يحتاج إلى حرية التعبير والتنظيم، وقضاء مستقل، وقواعد شفافة للتمويل، ومنافسة لا تُستخدَم فيها مؤسسات الدولة لمصلحة طرف سياسي.

بين مخاوف الماضي واستحقاقات المستقبل

ثمة مخاوف مشروعة من استغلال الانفتاح السياسي المنشود لإعادة إنتاج شبكات السلطة السابقة، أو تأسيس تنظيمات تحرّض على العنف والكراهية أو تعيد إنتاج النظام البائد بشكل غير مباشر. وفي المقابل، يثير تأجيل تنظيم الحياة الحزبية مخاوف من إضعاف المشاركة السياسية وحصر المجال العام في القوى الحالية.

ويمكن معالجة هذه الإشكاليات بقانون يحدد شروط تأسيس الأحزاب وتمويلها ورقابتها، ويمنع النشاط المسلح والتحريض على العنف، ويكفل حق التقاضي، دون تحويل القيود القانونية إلى وسيلة لإقصاء المعارضة السلمية.

إن استعادة التعددية لا تعني استنساخ التجربة السورية قبل عام 1963، بما حملته من إنجازات وإخفاقات، بل الإفادة من دروسها. **فالمطلوب ليس كثرة الأحزاب، وإنما حياة سياسية مؤسسية تتيح اختلاف البرامج، وتضمن المشاركة والمساءلة والتداول السلمي للسلطة.**

وهنا يكمن الاختبار الحقيقي لسورية الجديدة: أن تتحول السياسة من امتياز تحتكره السلطة إلى حق يمارسه المواطنون في إطار القانون والمؤسسات.

التداول بين الوهم والحقيقة
كيف تتحول أحلام الربح إلى فخاخ مالية؟



بقلم: أ. أحمد محمد بسام الخراط
خبير اقتصادي

لم يعد الدخول إلى الأسواق المالية يتطلب خبرة طويلة أو تعاملاً مباشراً مع المؤسسات الاستثمارية؛ فبضغطة زر يمكن متابعة الأسواق وفتح حساب من الهاتف. لكن هذه السهولة فتحت الباب لأساليب احتيال تستغل طموح الناس ورغبتهم في تحسين أوضاعهم.

تحت عناوين مثل «أرباح يومية مضمونة» و«روبوت تداول لا يخسر» و«فرصة استثمارية لن تتكرر»، تُسوَّق عروض تبدو احترافية، مرفقة بصور أرصدة وشهادات مزعومة. وخلف بعضها منظومة لاستدراج الضحايا تبدأ ببناء الثقة وتنتهي بفقدان المدخرات، ثم استغلالهم مجدداً تحت عنوان استرداد الأموال.

فكيف تعمل هذه الأساليب، وكيف نميّز المخاطرة الطبيعية من الاحتيال؟

أولاً: استغلال الحاجة إلى الربح

تبدأ العملية بإعلان أو دعوة إلى مجموعة تداول، أو تواصل من شخص يدّعي امتلاك أسرار السوق. يعرض صفقات رابحة وصوراً ورسائل شكر، ثم يقترح تجربة الخدمة بمبلغ صغير قبل تشجيع الضحية على زيادة الإيداع. وقد تكون الأرباح المعروضة أرقاماً مصطنعة، أو يُسمح بسحب مبلغ محدود لكسب الثقة. لكن عند طلب سحب الرصيد تبدأ الأعذار: رسوم إدارية، أو ضرائب مزعومة، أو إجراءات تحقُّق لا تنتهي، أو اشتراط إيداع جديد.

ثانياً: منصات وهمية بواجهات احترافية

قد تبدو المنصة المزيفة مطابقة للمنصات المعروفة، برسوم بيانية وأسعار وسجل صفقات وأرصدة. لكن الشكل الاحترافي أو وجود تطبيق وخدمة عملاء لا يثبت الترخيص أو أمان الأموال. تشمل الأساليب انتحال أسماء شركات معروفة، وإنشاء مواقع مشابهة، ونشر وثائق مزورة. لذا عليك كلمستخدم أن تتحقّق من السجلات الرسمية وتطابق الاسم القانوني والعنوان ونطاق الخدمات.

ثالثاً: روبوتات التداول والذكاء الاصطناعي

توجد روبوتات مشروعة تساعد في تحليل البيانات أو تنفيذ الصفقات وفق قواعد محددة، لكن الخطر يبدأ عندما تُقدَّم باعتبارها وسيلة لإلغاء المخاطر أو ضمان الأرباح. فالخوارزمية لا تعرف المستقبل، والنتائج السابقة لا تضمن اللاحقة. وقد تخسر بسبب تقلبات السوق أو الأخبار أو تكاليف التنفيذ وسوء إدارة المخاطر. وربما تكون النتائج المنشورة من حساب تجريبي أو فترة منتقاة. لذلك ينبغي التحقق من شفافية الأداة ونتائجها وهوية مطوّرها ومخاطرها.

رابعاً: خبراء التداول وقنوات التوصيات

تقدم مجموعات توصيات مقابل اشتراك رمزي أو مجاناً، وهذا لا يعني الاحتيال تلقائياً؛ فالمحللون يخطئون والأسواق احتمالية. لكن الخطر يظهر عند عرض الصفقات الرابحة وإخفاء الخاسرة، أو نشر نتائج غير قابلة للتحقق، أو الضغط لاتخاذ قرار سريع. وتزداد الخطورة عند طلب بيانات الحساب أو تحويل الأموال إلى شخص لإدارتها.

خامساً: الاحتيال على الضحايا

فيما يُعرف بـ«احتيال الاسترداد»، يتواصل شخص مدّعياً أنه محامٍ أو خبير أو موظف رقابي، ويعد باستعادة الأموال مقابل رسوم مقدمة، أو يطلب بيانات الحساب ورموز التحقق. قد تتاح إجراءات قانونية أو مصرفية، لكن يجب الحذر من ضمانات الاسترداد أو طلب دفعات جديدة بلا أساس موثوق. عند الاشتباه، يجب إيقاف التحويلات،

وحفظ الرسائل والإيصالات والعناوين، والتواصل مع المصرف والجهات المختصة.

سادساً: هل كل خسارة تعني احتيالاً؟

عليك كمستخدم أن تميّز بين الاحتيال، والخسارة الطبيعية في سوق حقيقية، والأدوات عالية المخاطر كالرافعة المالية والعقود مقابل الفروقات. لذلك يجب فهم المنتج، والتحقق من الوسيط وآلية التنفيذ وشروط السحب وحدود الخسارة.

سابعاً: كيف تحمي أموالك؟

- تحقق من ترخيص الشركة وهويتها عبر السجلات الرسمية، لا عبر الشهادات المنشورة على موقعها.
- ارفض وعود الأرباح المضمونة والضغط لاتخاذ قرار فوري.
- لا تشارك كلمات المرور أو رموز التحقق، ولا تمنح أحداً تحكماً عن بُعد بجهازك.
- تجنب تحويل الأموال إلى حساب شخصي لإدارة استثماراتك.
- افهم مخاطر الأداة، ولا تستخدم أموالاً مخصصة لاحتياجاتك الأساسية.
- توقف وتحقق إذا طُلب منك دفع مبلغ جديد لسحب أرباحك أو استرداد خسارتك.
- احتفظ بالأدلة وتواصل سريعاً مع المصرف والجهات المختصة عند الاشتباه.
- تنشر المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والهيئات الوطنية قوائم تحذير، لكن غياب اسم جهة عنها لا يثبت أمانها.

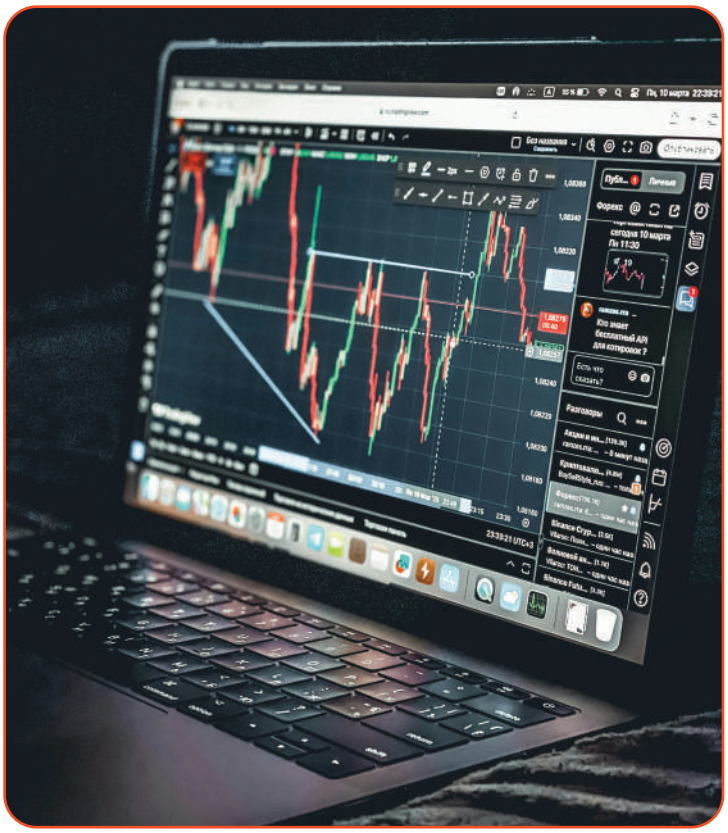
التداول ليس طريقاً مضموناً للثراء، ولا هو احتيال بطبيعته؛ بل نشاط يتطلب المعرفة والانضباط وفهم المخاطر. فالواجهة الاحترافية وكثرة المتابعين والمصطلحات التقنية لا تثبت المصداقية. احمِ مدخراتك بالتحقق من هوية الجهة وخدمتها قبل التحويل.

عشر علامات تستدعي الحذر

1. وعود بأرباح مضمونة أو بلا مخاطر.
2. ضغط لاتخاذ القرار بسرعة.
3. منصة يتعذر التحقق من هويتها أو ترخيصها.
4. استخدام اسم شركة معروفة وعنوان إلكتروني مختلف.
5. صور أرباح مجهولة المصدر.
6. طلب تحويل الأموال إلى حساب شخصي دون مبرر.
7. طلب كلمات المرور أو رموز التحقق.
8. رفض السحب وفرض رسوم أو إيداعات جديدة.
9. إخفاء الخسائر أو عدم توضيح المخاطر.
10. عرض استرداد الأموال مقابل دفعة مقدمة مع ضمان النجاح.

خلاصة القول:

وجود علامة واحدة لا يثبت الاحتيال بالضرورة، لكن اجتماع عدة علامات يستوجب التوقف والتحقق قبل تحويل الأموال.



العلاقة السورية الأردنية وأزمة تلوح في الأفق



بقلم: م. محمد رامي قزيز
عضو تيار سورية الجديدة

كان الأردن من أكبر المستفيدين الإقليميين من سقوط نظام الأسد، الذي طالما شكّل مصدر تهديد لشرقه عبر حشد الميليشيات الإيرانية وإغراق الحدود بتجارة "الكبتاغون". واليوم، تشهد المنطقة تقاربًا تاريخيًا بين سورية الجديدة والأردن، وهو تقارب تراه دولة الاحتلال الإسرائيلي تهديدًا غير مرغوب فيه، كما أشار رئيس وزرائها نتنياهو مؤخرًا.

الملفات المشتركة

بعيدًا عن المصالح الاقتصادية والتجارية التاريخية، تُحدّد أربعة ملفات رئيسية شكل العلاقة الجديدة بين البلدين:

ملف الإرهاب: يمثل هذا الملف قناة التواصل الأبرز للحكومة السورية الجديدة مع الغرب. وتتلاقى رؤية سورية والأردن في محاربة تنظيم الدولة؛ حيث شهد الأردن هجومًا إرهابيًا على كنيسة في بلدة حمود (9 قتلى)، بالتوازي مع هجوم مماثل العام الماضي على كنيسة الدويلعة بدمشق، ما يعكس مصالح عميقة ومشتركة في الوقوف ضد التطرف.

ملف تجارة المخدرات: كان الكبتاغون شريان تمويل لنظام الأسد وفرقته الرابعة. ومع انتصار الثورة، أوقفت الحكومة السورية الجديدة هذه العمليات، وواصلت ملاحقة عصابات التهريب، خاصة على الحدود اللبنانية، محققة ما كانت تهدف إليه مبادرة "الخطوة بخطوة" الأردنية سابقًا.

ملف اللاجئين: فتحت سورية حدودها دون قيد لعودة مواطنيها، ولدعم المنظمات الدولية، مما يسهم في تخفيف العبء الثقيل الذي تحملته الأردن لسنوات.

ملف التحالفات السياسية: تحول التحفظ الأردني من التغول الإيراني إلى ركيزة تفاهم مشتركة مع دمشق بعد المعاناة السورية من الميليشيات الإيرانية. كما شهدت العلاقة السورية-السعودية انفتاحًا واسعًا كتب صفحة جديدة بعد عقود من التوتر.

التطورات الأخيرة والغارة الأردنية

تصاعدت الأحداث سريعًا بعد الهجوم الإرهابي في الأردن. ورغم وقف السوريين في الخندق نفسه مع الأردن ضد الإرهاب، إلا أن الغارة الجوية الأردنية على الأراضي السورية بما تسببت به من وقوع شهداء مدنيين شكّلت حدثًا غير مفهوم لعدة أسباب:

التوافق ضد الإرهاب: لم يُسجَّل أي دعم سوري لعمليات إرهابية بالأردن، بل إن رموزًا سلفية في الأردن (كأبو أحمد المقدسي) كفّرت الجيش الوطني السوري لقتاله نظام الأسد.

غياب التنسيق والانتهاك للسيادة: كان بإمكان الأردن مشاركة المعلومات الأمنية لتتعامل معها قوى الأمن السورية ميدانيًا بدلًا من التصرف المنفرد.

طبيعة المنطقة التي يستهدفها الهجوم: وقع الهجوم في منطقة "اللجاة" بدرعا التابعة لسيطرة الحكومة السورية المطلقة، والتي تلاحق فيها تجار المخدرات، وسبق قامت قوات الأمن السورية بعدة حملات ناجحة فيها، فالسلطة السورية قادرة على ملاحقة الخلايا الإرهابية في هذه المنطقة لو تم الأمر بالتنسيق معها.

الرد السوري الأولي

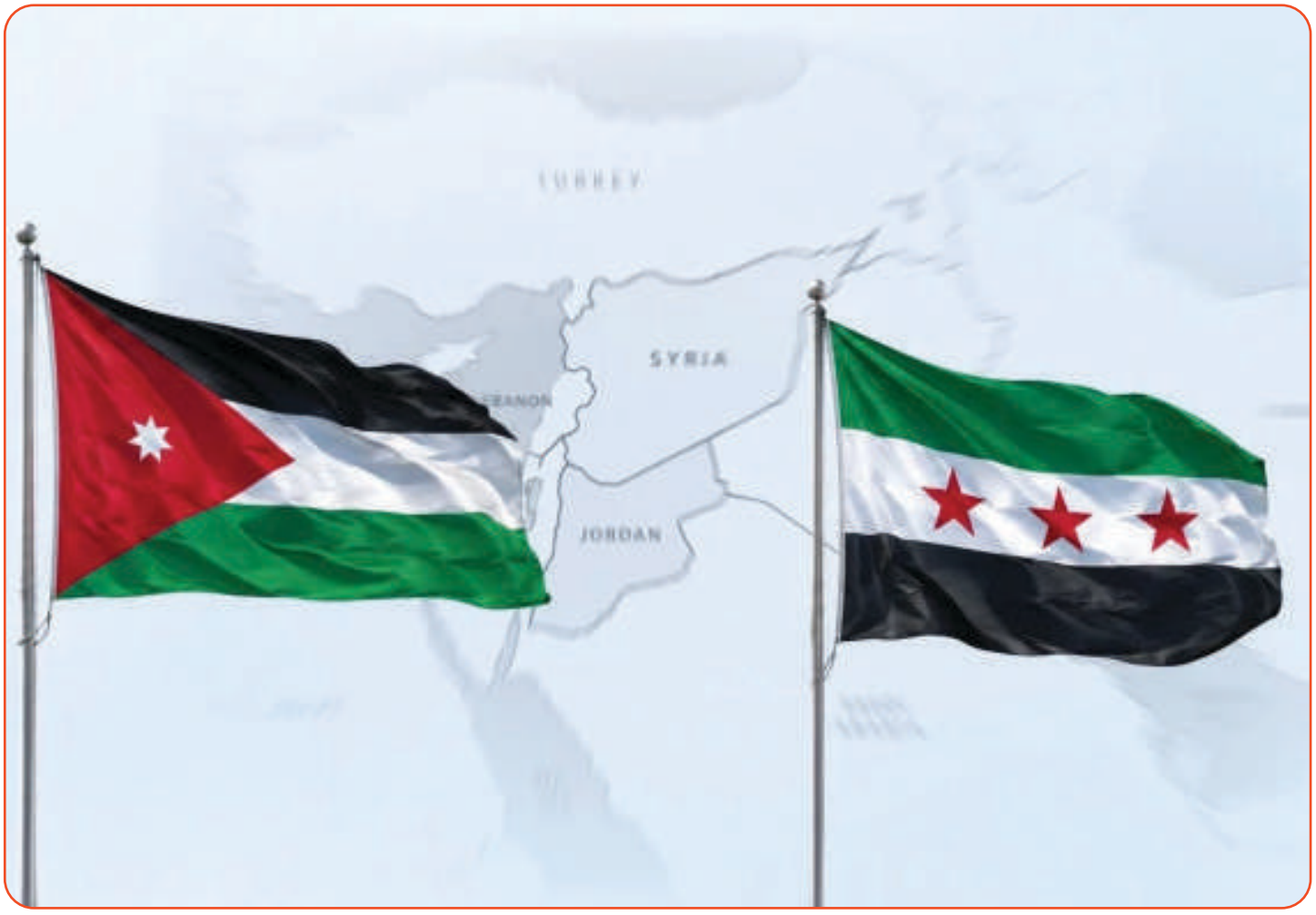
تسببت وسائل التواصل في تأجيج الأزمة، بينما يبقى الحل الدبلوماسي هو الخيار المنشود. وقد تمثل الرد السوري الأولي في إغلاق مؤقت لمعبر نصيب الحدودي، وهو إجراء ذو رمزية وأهمية كبيرة، إلى جانب دعوات شعبية للاعتصام أمام السفارة الأردنية، ما ينذر بتفاقم الموقف إن لم يُحتَوَ.

إلى أين تتجه الأمور؟

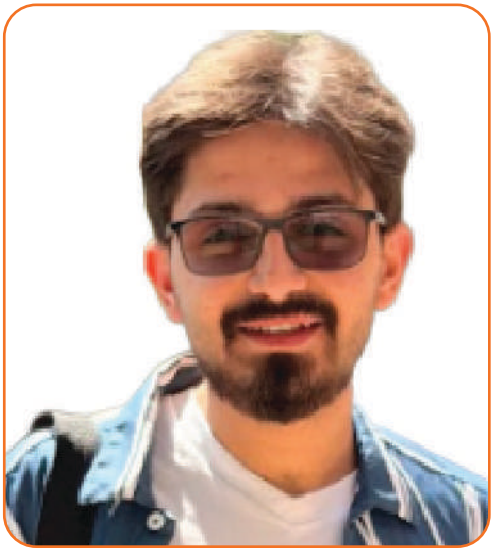
جاءت الغارة الأردنية عكس مسار العلاقات الإيجابي؛ إذ لا توجد خلافات جوهرية بين البلدين. ويجب استحضار الروابط الشعبية والتاريخية العميقة؛ فالأردن كان سندًا للثورة واحتضن مئات آلاف السوريين، كما أن الموقف الرسمي الأردني حافظ على دعمه للنشاط الثوري السوري منذ بدايته إلى أن أتى التدخل الروسي الذي بدأ بالتجبّر والتغوّل في المنطقة، بينما انسحبت أمريكا وقتها من المشهد، وتركت الأردن وجهًا لوجه مع الروس والإيرانيين، مما انعكس على موقفه الرسمي، إلا أن الموقف الشعبي لم يتغير قيد شعرة، ولا ولن ننسى فرحة أهلنا في الأردن يوم انتصار ثورتنا على نحو يكاد يضاهي فرحتنا.

إن تنظيم الدولة الذي قتل "الكساسبة" هو نفسه الذي قتل عشرات الآلاف من السوريين. وفي الوقت الذي يدين فيه السوريون هجوم كنيسة حمود، يُنتظر من الأردن جبر الكسر، وتعويض الضحايا، ومحاسبة المسؤولين، ولجم الخطاب الإعلامي المحرض.

فالتصعيد لا يخدم أيًا من الطرفين، والمعطيات تفرض ضرورة احتواء هذا المأزق بطريقة منصفة وعادلة للضحايا قبل كل شيء، كما ننتظر أن نرى إجراءات واضحة من السلطات السورية لفرض سيادتها والتعامل بشفافية ومسؤولية مع الأحداث التي تمسّ أمن المواطنين وسلامتهم.



فوبيا الأحزاب: هل يُعاد إنتاج الاستبداد بذريعة الاستقرار؟



بقلم: أ. أسامة ليموني
عضو تيار سورية الجديدة

في أعقاب الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994، تبنّت السلطة الجديدة فكرة تقييد الحياة السياسية على حساب بناء المؤسسات وتحسين الاقتصاد والمعيشة، وبغض النظر عن التفاصيل الكثيرة للتجربة الرواندية ومآلاتها، تخبرنا هذه التجربة اليوم أن تقييد الحياة السياسية وتعطيلها، يدفع ثمنها الآن المواطن الرواندي في ظل نظام شمولي مستبد يحرمه من حرية التعبير عن رأيه، أو طرح أي فكرة تخالف توجهات السلطة الحاكمة.

وبالعودة إلى واقعنا السوري اليوم، نجد الكثير من الأصوات التي تحاول شيطنة فكرة الأحزاب، كما شاهدنا عشية انعقاد أول جلسة لمجلس الشعب عندما حاول أحد الإعلاميين المقربين من السلطة - من خلال الظهور بمقطع فيديو وهو يطلب من النواب "بطريقة الفرض" عدم السماح للأحزاب بأن تعود - فكان كحاطبِ ليلٍ لا يدري ما يجمع، ولو أردنا تفنيد كمية المغالطات في كلامه لما وسعتنا أعداد صفحات المجلة كلها، لكن الملفت في الأمر هو ردة فعل الشارع السوري على هذه الرسالة، ورفضه لما أتى بها، وهو ما دل على رغبة وتعطش الشعب للحياة السياسية بعد أن حُرم منها وطُعِنَ بأهليته لممارستها لأكثر من ستين سنة.

• أولويات المرحلة والعزل السياسي

اليوم، نرى بعض النواب "المعينين" يعبرون عن رفضهم لفكرة الأحزاب بحجة أنها ستسمح للفلول بالعودة والدخول في الحياة السياسية، فيما يرى آخرون أن إقرار قانون للأحزاب ليس من أولويات المجلس، في ظل وجود قضايا أكثر إلحاحًا تستدعي اهتمامه والعمل عليها.

وبهذا المنطق، يُخيَّل للمرء أن المجلس كتلةٌ واحدة تُنجز ملفاً تلو الآخر، ويُصوَّر للعقل مشهد "طابور" من القضايا يتوجب رمي ملف الأحزاب في آخره!

وكأن هذا المجلس لا يمتلك لجاناً متخصصة؛ إذ يمكن للجنة المعنية إنجاز قانون الأحزاب بالتوازي مع عمل اللجان الأخرى على الملفات الاقتصادية، وقوانين الأحوال المدنية، وقضايا العدالة الانتقالية، دون أن يُلغي هذا ذاك!

لذلك نقول وببساطة ودون الحاجة إلى اختراع العجلة من جديد: إن قانون الأحزاب نفسه كفيل بأن يضمن عدم عودة الفلول ومن والاهم من خلال العزل السياسي. كما أنه ومن خلال القانون نفسه يمكن أن نضمن عدم وجود أحزاب على أساس طائفي أو عرقي أو ديني، ليفتح الباب أمام العديد من الأحزاب والتيارات ذات الرؤية الوطنية والمشاريع المختلفة، ليصبح أمام السوريين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية عدة رؤى وعدة برامج وطبقة من القادة السياسيين ليختاروا من يحقق مصالحهم ويقنعهم بنفسه أكثر.

هذا حق طبيعي جداً للسوريين ولا فضل ولا منة لأحد عليهم به، حُقّ لهم وبعد كل ما دفعوه من أثمان أن يُفسح لهم المجال لينظموا أنفسهم ويعبروا عما في عقولهم من برامج ورؤى وأفكار. فما لا نريده لسورية الجديدة هو أن نعود للون الواحد، والحزب الذي يملك كل موارد البلاد، والقائد الخالد.. بالتأكيد هذا ما لن يسمح به أي حر شريف.

• التعددية في منظور الشريعة الإسلامية

وإن نظرنا إلى مقاصد الشريعة نجد أن الإسلام يؤيد ويعزز فكرة التعددية ولا يمنعها، كما في قوله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ}، وقال تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}، كما قال أيضاً: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ}.

وفي البحث في السيرة النبوية نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل عند رأي أصحابه ويشاورهم في الأمر ومن ذلك ما ترويه كتب السيرة عن غزوة بدر، حين سأل الحُباب بن المنذر رضي الله عنه النبيَّ ﷺ عمّا إذا كان اختياره موضع نزول الجيش وحيًا أم رأيًا وتدبيرًا حربيًا، فلما قال له النبي ﷺ إنه من الرأي والمكيدة، اقترح موقعًا أنسب، فأخذ النبي ﷺ بمشورته، هذا كله يؤكد لنا أن الإسلام يحارب فكرة احتكار القرار ويدعم فكرة التعدد والشورى.

• رؤية تيار سورية الجديدة للمرحلة الحالية

إننا في تيار سورية الجديدة لا ندعو إلى انتخابات رئاسية في الوقت الحالي لأننا مدركون كل الإدراك أننا في مرحلة انتقالية ولدينا إعلان دستوري حدد مدتها، ولا مشكلة لنا في ذلك. لكن مطلبنا خلال هذه المرحلة هو فتح الساحة أمام القوى السياسية لتنظم نفسها وتجهز برامجها ومشاريعها ورؤاها، بحيث يجد السوريون، مع انتهاء المرحلة الانتقالية أمامهم خيارات سياسية متعددة، وبرامج ورؤى واضحة، تتيح لهم اختيار من يرونه الأقدر على تمثيلهم وتحقيق تطلعاتهم. وهذا ما نتمسّك به ونؤكد ضرورة العمل على تحقيقه منذ الآن.

المناهج السورية بين تحرير العقول وإعادة إنتاج التبعية



بقلم: أ. ياسمين زيادة
خبيرة تربوية

أثار الجدل الأخير حول تعديل المناهج الدراسية في سورية موجة واسعة من الاستياء والتساؤلات المحقة. ففي الوقت الذي بررت فيه وزارة التربية الأمر ببيانٍ أوضحت فيه أن هذه الخطوة جرت العام الماضي لضرورة مسح رموز النظام السابق، كشفت صفحات متداولة على منصات التواصل الاجتماعي واقعاً مختلفاً ومقلقاً؛ إذ تضمنت التعديلات حذوفات وإضافات تحمل أدلجة واضحة ذات طابع ديني وجندري. والأمر المزعج حقاً أننا نرى محاولات لاستنساخ مجتمعات أخرى أو فرض قالب فكري واحد، وكأننا لم نثر لنكسر أصنام التلقين والإقصاء، فبدلاً من أن نخرج أجيالاً واعية وحرة، نجد من يريد صناعة نسخ مكررة تشبه "أطفال النظام" في الخوف والتبعية، ولكن بعباءات جديدة.

يلا شك هذا العبث بمستقبل أبنائنا لا يمكن السكوت عليه. وبغض النظر عن تفاصيل هذه الواقعة، يفرض المنطق علينا التوقف أمام سؤال بسيط ومباشر: هل أدلجة المناهج أمر طبيعي في الدول؟



الإجابة تستدعي التمييز الواضح بين الهوية الوطنية والأدلجة. فمن الطبيعي جداً أن تعكس الكتب المدرسية هوية الدولة وتاريخها ولغتها وقيمها الجامعة، وأن تعرّف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم. لكن من المرفوض تماماً تحويل قناعات أي سلطة أو تيار فكري إلى "حقائق مطلقة" تُفرض على عقول الأطفال وتصادر حقهم في التفكير الحر.

لكي لا تختلط الهوية الوطنية بالأدلجة، يمكن التمييز بين ثلاثة مجالات في المحتوى التعليمي:

المستوى الأول (الهوية والقيم المشتركة): ويشمل تعليم تاريخ البلاد ولغتها، وتعزيز الانتماء الوطني واحترام القانون والأسرة والقيم الأخلاقية والإنسانية، مع مراعاة التنوع الثقافي والديني للمجتمع، واحترام كرامة جميع الطلاب وحقوقهم.

المستوى الثاني (القضايا الخلافية): ويقتضي تناولها بموضوعية، استنادًا إلى المصادر الموثوقة والأدلة التاريخية، مع التمييز بين الوقائع والتفسيرات والآراء، وإتاحة المجال أمام الطلاب للمناقشة والتحليل وتكوين آرائهم بعيدًا عن التلقين والانحياز الأيديولوجي.

المستوى الثالث (الأدلجة الخطيرة والمرفوضة): وهنا يكمن الخطر الحقيقي؛ حين تتحول المناهج إلى أداة لإقصاء فئة من السوريين، أو محو دورهم، أو إشعار الطفل بالدونية بسبب جنسه أو دينه أو انتمائه، أو محاولة غسل للأدمغة تلغي تنوعنا. هذا السلوك لم يعد مجرد اختلاف في وجهات النظر، بل هو انتهاك تربوي وأخلاقي وقانوني.

إن المعيار الحقيقي لأي منهج تعليمي سليم ليس مدى توافقه مع أهواء من يضعه، بل عدالته ودقته واحترامه لعقل الطالب وحقوقه.

من المستهجن أن يُختزل تطوير التعليم في قرارات إدارية

متسرعة للحذف والإضافة دون رؤية واضحة، فتعديل المناهج عملية علمية دقيقة تحتاج إلى ضوابط صارمة لا تحتمل الاجتهادات الفردية

ومن المهم جدًا أن يكون التعديل قائمًا على هدفين أساسيين:

الأول: تحديث المعلومات العلمية لتواكب التطور العالمي المتسارع، بدلاً من إغراق الطلاب في جدليات تعيدنا إلى الوراء.

الثاني: ترسيخ الفكر الناقد، فسورية الجديدة بحاجة ماسة إلى مناهج تكسر ثقافة التلقين والحفظ الأعمى، وتعلّم الطالب كيف يسأل، وينقد، ويحلل. فبناء جيل يمتلك عقلًا ناقدًا هو الضمانة الوحيدة لتأسيس مجتمع حيّ يشارك بفعالية في الحكم، ويملك الجرأة والوعي لمحاسبة الحكومات وتقويم مسارها، لا طاعةً عمياء بلا بصيرة.

وهذا يتطلب بلا شك الاعتماد على أهل الاختصاص فالمناهج ليست حقل تجارب، بل يجب أن تُصاغ عبر لجان متخصصة تجمع خبراء التربية، وعلم النفس، والتاريخ، والعلوم، والقانون.

ولا بد من وجود معايير مكتوبة وواضحة لآليات التعديل تمنع العبث بالمحتوى التعليمي، مع إشراك المعلمين والأهالي في إبداء الرأي والمراجعة عبر قنوات رسمية شفافة.

في سورية اليوم، لا ينبغي أن تتحول المطالبة بمراجعة المناهج إلى رفض للتطوير، ولا إلى ساحة لتصفية الحسابات الأيديولوجية أو فرض قوالب جاهزة مستوردة. المطلوب ببساطة هو منهج وطني يجمع ولا يفرّق، يعكس تنوع المجتمع السوري، ويربي على الأخلاق دون تخويف أو إقصاء.

إن سورية وتضحيات أبنائها العظيمة تستحق اليوم أن تُعاد كتابة مناهجها التعليمية من الجذور، ولكن وفق محددات وطنية وعلمية صارمة لا مكان فيها للارتجال أو استنساخ الخوف. فالمناهج ليست ملكاً لحكومة عابرة ولا مساحة لإنتاج كائنات خائفة بنسخة واحدة، بل هي أساس بناء أجيال تستوعب معنى الحرية التي نالها السوريون بتضحياتهم، وتمتلك الوعي والمعرفة والقدرة على ممارستها وصونها؛ أجيال حرة وواعية ومبدعة، قادرة على حماية وطنها والمشاركة في صناعة مستقبله.



الشباب والأحزاب السياسية...حين تتحول الطاقات إلى مسؤولية ...



أ. باسل عبدالله الرفاعي
مدقق لغوي

في ظلّ التحوّلات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات، أصبحت قيمة المجتمعات تُقاس بما تمتلكه من موارد وإمكانات، وبما تستثمره في عقول أبنائها، وما تمنحه للأجيال الشابة من فرص لصناعة المستقبل.

فالشباب طاقة مُختزنَة، وعقل قادر على التجديد، وروح تتطلع إلى تجاوز المألوف، غير أن هذه الطاقات تحتاج إلى مساحات تحتضنها، وبيئات تصقلها، ومؤسسات تتيح لها الانتقال من التخطيط والأفكار إلى ميدان العمل والتأثير.

ومن هذا المنطلق، تبرز الأحزاب السياسية بوصفها أحد الأُسس التنظيمية التي يمكن أن تسهم في تأطير المشاركة الشبابية، وتوفير مساحة للحوار وتبادل الرؤى، وتدريب الأجيال الجديدة على العمل الجماعي، وفهم الشأن العام، وتَحمُّل المسؤولية. فالحياة الحزبية، في صورتها المؤسسية، تتجاوز حدود الانتساب إلى كيان يحمل اسماً محدداً أو توجهاً ثابتاً، لتصبح تجربة قائمة على المشاركة، وتنظيم الجهود، وتعلُّم الاختلاف، واحترام تعدد وجهات النظر.

غير أن حضور الشباب في هذه المؤسسات ينبغي ألا يقتصر على الأعداد أو المظاهر الشكلية، ولا أن يُختزل في استقطابهم فحسب.

فالمشاركة الحقيقية تبدأ حين يُمنح الشباب مساحة للتفكير، وفرصة للتعبير، ودوراً في النقاش والمبادرات، فيُنظر إليهم باعتبارهم شركاء في العمل، وأصحاب قدرة على الإنجاز، لا مجرد متلقين للتوجيهات أو مُنَفِّذين للقرارات.

وتكمن أهمية مشاركة الشباب في قدرتهم على طرح أفكار ورؤى جديدة، وتقديم مقاربات مختلفة لمعالجة القضايا الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية، بما يسهم في تطوير العمل المؤسسي وتجديد أساليبه.

فالأجيال الجديدة أكثر التصاقاً بالتحولات الرقمية، وأوسع اطلاعاً على التجارب الإنسانية المتنوعة، وأكثر قدرة على استخدام أدوات التواصل الحديثة.

وهذه الخصائص تمنحهم فرصاً للمساهمة في تطوير أساليب العمل المؤسسي، وتعزيز التواصل مع المجتمع، وتحويل الأفكار إلى مبادرات قابلة للتطبيق.

لكن الحماسة وحدها لا تصنع تجربة ناضجة، فالشباب يحتاجون إلى المعرفة، وثقافة الحوار، وإلى القدرة على التمييز بين المعلومة والرأي، والاختلاف والخصومة.

ومن هنا تبرز أهمية التثقيف والتأهيل، وإتاحة البرامج التي تُنمّي مهارات التفاوض، والتخطيط، والعمل الجماعي، وتُعرّف المشاركين بحقوقهم وواجباتهم، وبطبيعة المؤسسات وطُرُقِ عملها. فكلَّما اتَّسعت معرفة الشباب بما يدور حولهم، ازدادت قدرتُهم على اتخاذ موقف واعٍ، بعيداً عن الانفعال والتسرع.

> **المستقبل لا يُوَرَّث للأجيال الشابة جاهزاً، بل يُبنى معهم، وتُمهَّد طُرُقه بالعلم والوعي والعمل، و أفضل ما يمكن أن تُقدمه تلك المؤسسات للشباب، هو أن تمنحهم فرصة ليكونوا شركاء في صناعة الأثر، لا شهوداً على مرور الزمن فقط**

ولعل من أبرز ما ينبغي أن تتعلَّمه الأجيال الشابة داخل أي تجربة تنظيمية، أن الاختلاف لا يُلغي الاحترام، وأنَّ تعدد الأفكار لا يمنع الاجتماع على المصالح المشتركة.

فالمجتمعات لا تتقدم حين تتشابه عقول أبنائها، بل حين تتعلم هذه العقول كيف تتحاور، وتبحث عن المساحات المشتركة، وتدير شؤونها بروح الجماعة. وهذه قيمة تتجاوز العمل الحزبي، وتمتد إلى الأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات المجتمع كافة.

ومن المهم أيضاً ألا تُحصر المشاركة الشبابية في العمل الحزبي وحده، فالأعمال المترافقة معه متنوعة ومختلفة، وتتنوع أبواب خدمته بين المبادرات التطوعية، والعمل الثقافي، والأنشطة التعليمية، والمشروعات التنموية، والمؤسسات المدنية. وقد يختار الشَّبابُ طريقاً من هذه الطرق، أو يجمع بينها، وفق قناعاته واهتماماته وقدراته.



فالمعيار الحقيقي للمشاركة هو مقدار ما تضيفه إلى حياة الناس، وما تتركه من أثر نافع في محيطها.

وإنَّ بناء جيل قادر على تحمل المسؤولية يتطلب تعاوناً بين المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية، كما يتطلب إيماناً بقدرة الشباب على التعلم والتجربة والمبادرة.

ولا يتحقق ذلك بإلقاء المسؤوليات عليهم دون إعداد وتأهيل، ولا بإبعادهم بسبب قلة الخبرة، إنما بإقامة توازن يتيح لهم التعلُّم والممارسة، ويمنح أصحاب الخبرة فرصة الإرشاد ونقل المعرفة.

وفي المحصلة، تبقى قيمة الأحزاب والمؤسسات، أياً كانت مجالات عملها، مرتبطة بقدرتها على خدمة الإنسان، وفتح أبواب المشاركة أمامه، وتحويل الطاقات الفردية إلى عمل جماعي مثمر.

فالشباب لا يحتاجون إلى من يتحدث لهم عن المستقبل، بقدر حاجتهم إلى من يثق بقدرتهم على الإسهام في بنائه.

وحين يجدون الفرصة والمساحة العادلة للمشاركة، يصبح حضورهم إضافة حقيقية إلى المجتمع، وتغدو المسؤولية ممارسة يومية، لا شعاراً عابراً.

فالمستقبل لا يُوَرَّث للأجيال الشابة جاهزاً، بل يُبنى معهم، وتُمهَّد طُرُقه بالعلم والوعي والعمل، وأفضل ما يمكن أن تُقدمه تلك المؤسسات للشباب، هو أن تمنحهم فرصة ليكونوا شركاء في صناعة الأثر، لا شهوداً على مرور الزمن فقط.

قانون الأحزاب في سورية: لماذا نحتاجه الآن؟ قضية الجنسية من الأم تكشف أهمية دور القوى السياسية في المرحلة الانتقالية



بقلم: أ. ياسمين الحايك
رئيسة الهيئة النسائية بتيار سورية الجديدة

بعد عقود من هيمنة الحزب الواحد، وجدت سورية نفسها أمام واقع سياسي يحتاج إلى إعادة بناء من أساسه. ورغم أن التعددية السياسية ليست جديدة على السوريين، إلا أنها لم تتحول تاريخياً إلى حياة حزبية مستقرة وقادرة على المشاركة الفعلية في صنع القرار. وتشير دراسة لمركز جسور للدراسات إلى أن سورية شهدت نشوء 134 حزباً خلال قرن، منها 92 حزباً بعد عام 2011. وهذا يدل على وجود تجارب وتيارات سياسية متعددة، لكنه يطرح سؤالاً مهماً: لماذا لم تستطع هذه التعددية أن تتحول إلى عمل سياسي منظم ومؤثر؟

لعل أحد الأسباب الأساسية هو غياب الإطار القانوني الذي ينظم الحياة الحزبية، ويحمي حق المواطنين في العمل السياسي. فوجود الأحزاب لا يقوم على الرغبة في تأسيسها فقط، بل يحتاج إلى قانون يحدد شروط عملها، ويضمن استقلالها، وينظم علاقتها بالدولة والمجتمع.

وقد ارتبط تأجيل قانون الأحزاب خلال الفترة الماضية بغياب سلطة تشريعية مخولة بإقراره. ومع انعقاد مجلس الشعب، عاد الحديث عن ضرورة إنجاز هذا القانون. لكن المطلوب اليوم أكثر من مجرد الإعلان عن النية؛ نحن بحاجة إلى خطوات واضحة وجدول زمني يتيح للقوى السياسية والخبراء والمجتمع المدني المشاركة في إعداد هذا القانون ومناقشته.

قضية الجنسية من الأم مثالاً

يمكن أن نرى أهمية وجود الأحزاب من خلال النقاش الدائر حول منح المرأة السورية جنسيتها لأبنائها. فهذه القضية تمس حياة أسر كثيرة، وتتصل بحقوق مدنية وإنسانية، لكنها في الوقت نفسه تثير تساؤلات قانونية واجتماعية تحتاج إلى نقاش جاد ومتوازن.

وهنا يبرز سؤال: من يتبنى مطالب الأسر المتضررة؟ ومن يتابع انتقالها من النقاش العام إلى المؤسسات التشريعية؟ ومن يتيح مساحة للحوار بين الآراء المختلفة، ويقدم مقترحات عملية تأخذ في الحسبان الحقوق والاعتبارات القانونية؟

في الحياة السياسية المنظمة، لا تترك مثل هذه القضايا للمبادرات الفردية أو السجالات الإعلامية وحدها.



فالأحزاب يفترض أن تكون قريبة من الناس، تستمع إلى مشكلاتهم، وتستعين بالمختصين، ثم تقدم مواقف وبرامج ومقترحات واضحة. كما أن عليها أن تتابع هذه القضايا داخل المؤسسات، وأن تراقب القرارات وتدافع عن مصالح المواطنين.

ولا يعني ذلك أن تتفق الأحزاب جميعها على موقف واحد؛ فمن الطبيعي أن تختلف في تقدير بعض القضايا أو في الحلول التي تقترحها. لكن وجودها يتيح أن يُدار هذا الاختلاف بالحوار والبحث وتقديم البدائل، بدلاً من أن يتحول إلى سجال حاد بين مؤيد ومعارض.

أي قانون نريد؟

نحتاج إلى قانون يضمن حق تأسيس الأحزاب بإجراءات واضحة، ولا يجعل الترخيص خاضعاً للأهواء أو التقديرات المتغيرة. كما ينبغي أن ينظم مصادر التمويل الأحزاب، ويمنع امتلاكها أجنحة مسلحة، ويضمن تكافؤ الفرص بينها، ويحمي استقلالها عن مؤسسات الدولة.

ومن المهم أيضاً ألا يقتصر القانون على تنظيم العلاقة بين الحزب والدولة، بل أن يهتم بالحياة الداخلية للأحزاب نفسها، من حيث الشفافية وتداول المسؤوليات ومشاركة الأعضاء، وإتاحة الفرصة أمام النساء والشباب للوصول إلى مواقع القيادة وصناعة القرار.

الحياة السياسية جزء من بناء الدولة

قد يرى البعض أن سورية تحتاج أولاً إلى الاستقرار وإعادة بناء مؤسساتها، وأن الحديث عن الأحزاب يمكن أن ينتظر. لكن بناء المؤسسات لا ينفصل عن وجود حياة سياسية قادرة على متابعتها ومساءلتها. فالقضايا التي تواجه السوريين اليوم، من الجنسية وتعديل المناهج إلى الدستور والعدالة الانتقالية، لا تحتاج إلى قرارات فحسب، بل إلى نقاش واسع ومشاركة حقيقية.

إننا لا نحتاج إلى أحزاب كثيرة بالعدد، بل إلى أحزاب تعرف ماذا تريد، وتقدم برامج واضحة، وتتحمل مسؤولية مواقفها أمام الناس. وهذا لن يتحقق في ظل فراغ قانوني يترك العمل السياسي دون قواعد واضحة.

فقانون الأحزاب ليس مجرد قانون لتنظيم التراخيص، بل خطوة ضرورية نحو حياة سياسية يشارك فيها السوريون في مناقشة قضاياهم، والتأثير في القرارات التي ترسم مستقبل بلادهم.

حين تصبح النجاة شهادة على الجريمة
قراءة في رواية
«الناجون من الموت إلى الموت»



بقلم: أ. رامة حمو
كاتبة

ليس الناجون من جرائم الأنظمة المستبدة مجرد أشخاص أفلتوا من الموت؛ فهم يحملون في ذاكرتهم آثار ما شهدوه، وفي أجساد بعضهم شواهد على ما تعرّضوا له، وفي حكاياتهم شهادات تكشف من الحقائق ما تعجز عنه الوثائق الرسمية. ومن هنا، لا تنتهي رحلة الناجي عند خروجه من دائرة الخطر، بل تبدأ معها مسؤولية أخرى: أن يروي ما حدث، حتى لا تضيع الحقيقة برحيل شهودها.

رواية «الناجون من الموت إلى الموت» للكاتب أديب الأسود، عمل أدبي قصير لا يتجاوز 170 صفحة، يُصنَّف من الأعمال التي توثّق أحداث الثورة السورية، ويضعنا أمام تجربة شاب عشريني مع اشتعال الأحداث في سوريا. ومن خلال هذه التجربة، لا تكتفي الرواية بسرد حكاية فردية عن الحرب والنجاة، بل تضع القارئ أمام شهادة إنسانية على الجرائم التي ارتُكبت بحق شعب بأكمله، وتكشف كيف يتحول من عاش المأساة إلى شاهد يحمل مسؤولية حفظ تفاصيلها من النسيان.

كيف تُقتل الأحلام؟ وكيف يتحول حلم شاب في عنفوان تطوره وبنائه لذاته، من الدراسة والتخرج بشهادة جامعية في لبنان، إلى إنقاذ عائلته وذويه وأهالي مدينة طيبة الإمام في ريف حماة؟

هل يجدر بالإنسان أن يفقد حسَّ المروءة والشجاعة لمواجهة آلة الإجرام التي يشهدها بعينيه؛ فقط لكي ينجو بجسده من التعذيب في السجون، وبمنزل عائلته من التدمير، وبأبناء عمومته وأهالي حيّه من القتل؟

وهل آلة إجرام الدولة تنتظر سببًا لكي ترتكب كلَّ ما ذُكر من الفظائع؟

هذا ما ينقل بطل الحكاية من كونه شابًّا يرنو إلى أن ينجو بنفسه مع ذويه ليس إلا، إلى أن يحمل السلاح ليواجه من لم يعرف للأحياء والعباد أيَّ حرمة، فاستحلَّ دماءهم واسترخصها.

التحق بطل الحكاية بالجيش الحر ليقاتل برفقة إخوته وشبان من عائلته.

فمنهم من أُصيب، ومنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدّلوا تبديلًا.

انتهى به المطاف برصاصات عدة تلقّاها في كبده وصدره، أبقته طريح الفراش في المستشفيات.

ومن ثم انتقل إلى مخيم ريف حماة برفقة عائلته، ليتلقى العلاج إلى جانب أخيه الأكبر الذي أُصيب في معركة سابقة، فبُترت ساقه.

تكمن قوة الرواية في كونها تسلّط الضوء على معاناة أهالي الحي نتيجة الإجرام المنصبّ على المدينة.

كما تُظهر كَبَدَ الشقاء في تحقيق حلم، هو من الأحلام الاعتيادية في الحياة الطبيعية للشباب، وتجعل القارئ يتمثّل في كثير من المواقف حال الشاب في مواجهته الصادقة مع نفسه؛ مثل الموقف الذي أُلقي القبض عليه فيه على يد رجال الأمن، وتعرّض للضرب واللكم، وعُلّق السماح بخروجه على أن يشي بأسماء بعض أبناء حيّه. فهل يُنتظر من الإنسان أن يتصرف ببطولة في مثل هذا الحال؟ لو أنها حكاية أسطورية، لنُسِجت على ضروب من الخيال، وجُعل البطل صلبًا في جميع المواقف؛ لكن السردية الصادقة التي توثّق الأحداث الحقيقية تضعنا أمام أحوال البشر الطبيعية في مثل هذه الأزمات والابتلاءات، لنرى كيف تصرّف كلٌّ منهم (وإن أخطأ)، بالرغم من صدق إيمانه وحقيقة موقفه، فنفهم حال الإنسان الطبيعي في الأزمات بشفافية دون مبالغة.

فالمأسور رهن اللحظة هو ذاته الملثم في المظاهرات.

والحامل بندقيته على كتفه ساعة المعركة هو ذاته الذي

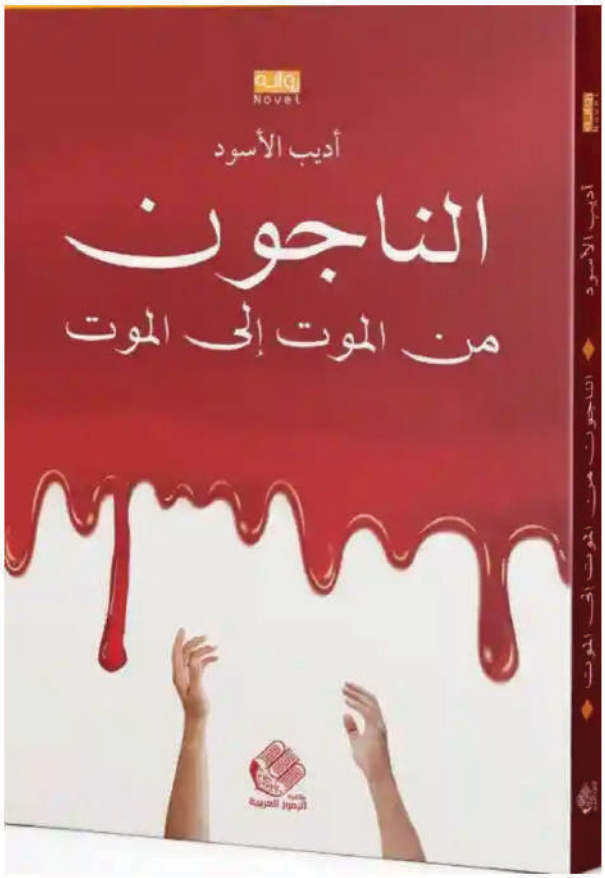
ترتجف أوصاله وهو في قبضة الأمن، بينما يسمع صوت الاستغاثات من الزنزانات المجاورة؛ لأن حال الإنسان الفطري يستدعي ذلك.

وهو ذاته الذي يقبّل يد والدته بعد أن انتصر في المعركة وعاد إلى مدينته محررًا، وقد أخلص في قتاله مقبلًا غير مدبر.

تجري الأحداث بسلاسة، في سياق يجذب القارئ ويضعه في حالة تساؤل مستمر عن القادم، وتتميز اللغة السردية للنص بالقوة والتماسك والسلاسة في آن واحد.

ومن هنا تتضح القيمة الأعمق لهذا العمل؛ فالرواية لا تتحدث عن ناجٍ من الموت فحسب، بل عن إنسان تحوّلت حياته إلى شهادة على ما ارتُكب بحق مجتمعه. والناجون، بما يحملونه من ذاكرة وتجارب وآثار جسدية ونفسية، يمثلون مصادر لا غنى عنها لفهم الجرائم وتوثيقها، إلى جانب الأدلة المادية والسجلات والشهادات الأخرى. وتزداد أهمية مسؤوليتهم حين تتحول شهاداتهم إلى روايات مكتوبة تحفظ الوقائع، وتتيح للأجيال التي لم تعش المأساة أن تعرف ما حدث.

وفي الختام، لا بد لكل ناجٍ أن يروي قصته، لكيلا تغيب الحقيقة وتندثر، فأهمية كتابة السرديات وتقديمها للعالم تتمثل في الحفاظ عليها من الضياع، لتُفهم، وتُسجّل في الذاكرة، وتُكتب في صفحات التاريخ، وتُتوارث عبر الأجيال، وتُدرَّس لاستقاء العبر منها، وهكذا تثبت في التاريخ ولا ينقضي الزمان بظلم اندفن في ظل أحداث ما عرفها إلا من ذاقها. فالحكاية إن وُثّقت بصدق، تركت أثرًا في النفس البشرية ولو بعد ألف سنة!



متى أبدأ بغرس القيم في طفلي؟



بقلم: أ. أريج نصار
كاتبة ومعلمة

كثيرًا ما تسألني أمهاتٌ قلقات: متى أبدأ بغرس القيم في طفلي؟ وهل هو صغير على تعلّم الصدق والأمانة والرحمة؟

عزيزتي الأم، لا تنتظري حتى يكبر طفلكِ لتبدئي بتعليمه القيم؛ فالقيم لا تُبنى في يوم واحد، ولا تُغرس بمجرد الكلمات والمواعظ، بل تتشكّل تدريجيًا من خلال ما يعيشه الطفل في بيئته اليومية، وما يراه في سلوك والديه، وما يختبره في علاقاته ومواقفه المختلفة.

فالطفل الذي يسمعكِ تتحدثين عن الصدق، ثم يراكِ تتحرّين الصدق في مواقفكِ، يتعلّم من هذا التوافق بين القول والعمل أكثر مما يتعلّم من تكرار النصائح وحدها.

فكيف نغرس القيم في نفوس أطفالنا؟

أولًا: تعرّف الطفل إلى القيمة

في هذه المرحلة، نساعد الطفل على فهم معنى القيمة بطريقة تناسب عمره وقدرته على الاستيعاب.

كيف نفعل ذلك؟

- من خلال القصص الهادفة التي تُظهر الصدق والرحمة والأمانة في مواقف واضحة.
- باستثمار المواقف اليومية؛ كأن نقول له: «حين نعيد اللعبة إلى صاحبها، نكون قد حافظنا على الأمانة».
- بربط القيم بمعانيها الإيمانية، فنعلّمه أن الله يحب الصادقين، وأن الإحسان إلى الآخرين من الأعمال التي يحبها الله تعالى.

لا نحتاج إلى محاضرات طويلة؛ أحيانًا يكون موقف صغير، تعقبه جملة واضحة وحنونة، بدايةً لغرس معنى كبير في قلب الطفل.

ثانيًا: التعزيز بتحويل القيمة إلى معنى مألوف

معرفة الطفل للقيمة لا تعني أنه سيطبّقها دائمًا؛ فهو يحتاج إلى التكرار والتدريب والتشجيع حتى يتعلّم كيف يتصرف وفقها.

يمكنكِ أن تعزّزي قيمة الصدق حين يخبركِ طفلكِ بالحقيقة، أو قيمة الرحمة حين يواسي أخاه، أو قيمة المسؤولية حين يبادر إلى ترتيب ألعابه.

> **نريد أبناءً يختارون الصدق لأنهم أدركوا قيمته، ويرحمون لأن الرحمة سكنت قلوبهم، ويتمسّكون بالحق لأنهم تعلّموا كيف يميّزونه، لا لأنهم يخشون العقاب وحده**

والأهم من ذلك أن تكوني قدوةً حيةً أمامه.

حين تخطئين وتعتذرين، يتعلّم أن الاعتذار شجاعة. وحين تلتزمين بوعدكِ، يفهم معنى الوفاء. وحين تختلفين مع والده باحترام، يرى كيف يمكن للإنسان أن يختلف دون أن يؤذي.

تذكّري: نحن لا نربّي أبناءنا على القيم بما نقوله لهم فقط، بل بما نعيشه أمامهم كل يوم.

ثالثًا: الممارسة لتصبح القيمة سلوكًا

هنا يبدأ الطفل بمحاولة تطبيق ما تعلّمه في مواقف الحياة اليومية.

قد يعترف بأنه كسر شيئًا، أو يعيد غرضًا ليس له، أو يشارك أخاه لعبته. وقد يتراجع أحيانًا، أو يختار سلوكًا مخالفًا لما تعلّمه.

وهذا لا يعني بالضرورة أن التربية لم تنجح؛ فبناء القيم عملية تدريجية تحتاج إلى الصبر والتوجيه المتكرر.

تخيّلي أن طفلكِ كسر شيئًا ثم جاء ليخبركِ بالحقيقة، إذا عاقبتِه بقسوة على اعترافه، فقد يتعلّم أن إخفاء الخطأ أكثر أمانًا من الصدق، أما إذا احتويتِ الموقف، وميّزتِ بين تقدير صدقه ومساعدته على تحمّل مسؤولية ما حدث، فيمكنكِ أن تقولي: أنا سعيدة لأنك أخبرتني بالحقيقة، وهذا تصرّف شجاع.

والآن دعنا نفكّر كيف نصلح ما حدث.

بهذا الأسلوب، لا نكتفي بتشجيع الصدق، بل نعلّم الطفل

أيضًا تحمّل المسؤولية وإصلاح الخطأ، فالهدف ليس أن يعرف الطفل القيمة فحسب، بل أن يتدرّب على اختيارها حتى عندما يكون الاختيار صعبًا.

هل هناك عمر محدد لغرس القيم؟

لا توجد مرحلة عمرية واحدة نغرس فيها القيم ثم تنتهي مهمتنا، لكن لكل مرحلة فرصها واحتياجاتها.

- من الميلاد إلى 6 سنوات: تتكوّن أسس مهمة من خلال التعلّق الآمن، والقدوة، والتجارب اليومية، والتعرّف الأولي إلى الصواب والخطأ.

- من 6 إلى 10 سنوات: يمكن توضيح معاني القيم أكثر، ومناقشة المواقف، وتشجيع الطفل على تطبيقها في البيت والمدرسة.

- من 10 إلى 15 سنة: تزداد أهمية الحوار، وفهم الأسباب، ومساعدة الأبناء على اتخاذ قراراتهم، ومناقشة أثر اختياراتهم في أنفسهم والآخرين.

هذه الأعمار تقريبية، وليست حدودًا فاصلة؛ فالأطفال يختلفون في نموّهم وخبراتهم واحتياجاتهم.

ولا تنتظري أن يكبر طفلكِ حتى تبدئي، ولا تقلقي إن شعرتِ أنكِ تأخرتِ؛ فكل يوم يحمل فرصة جديدة للتعلّم والتغيير.

أربع وصايا لكل أم تريد غرس القيم

1. اصبري على التكرار.

قد يحتاج طفلكِ إلى مواقف كثيرة ليتعلّم قيمةً واحدة، فلا تجعلي تكرار الخطأ دليلًا على فشلكِ.

2. عزّزي السلوك، لا تُلصقي الصفات به، فبدلًا من قول «أنت طفل رائع لأنك صادق»، قولي: «أعجبني أنك أخبرتني بالحقيقة رغم أنك كنت خائفًا».



3. صحّحي دون أن تهدمي الأمان. يمكنكِ رفض السلوك الخاطئ، وتعليم الطفل تحمّل مسؤوليته، دون إهانته أو إشعاره بأنه سيئ في جوهره.

4. عيشي القيمة قبل أن تطالبي بها. إذا أردتِ طفلًا رحيمًا، فليَرَ الرحمة في تعاملكِ. وإذا أردتِه أمينًا، فليَرَ الأمانة في اختياراتكِ.

كلمة من القلب

في زمن تتعدد فيه المؤثرات، وتتنافس فيه الرسائل التي تصل إلى أبنائنا، لا يكفي أن نطلب منهم التمسّك بالقيم؛ بل نحتاج إلى مساعدتهم على فهمها، ومحبتها، وممارستها، حتى تصبح جزءًا من بوصلتهم الداخلية.

نريد أبناءً يختارون الصدق لأنهم أدركوا قيمته، ويرحمون لأن الرحمة سكنت قلوبهم، ويتمسّكون بالحق لأنهم تعلّموا كيف يميّزونه، لا لأنهم يخشون العقاب وحده.

وهنا تتجلّى التربية التي نطمح إليها: تربية تجمع الحب بالحكمة، والقدوة بالحوار، والتوجيه ببناء الضمير.

خطاط الثورة



بقلم: أ. أديب الأسود
كاتب

سؤالٌ وجوابْ...!!

هكذا كان يظن العم مروان القصة كلها عندما جاءه عنصر الأمن العسكري يحمل برقية استدعاء تطالبه بمراجعة الفرع المذكور.

كانت المظاهرات على أشدها في القرية، الآلاف من أبنائها يجتمعون كل يوم في الساحة العامة، يهتفون بملء حناجرهم، ويطالبون بأعلى صوتهم بالحرية والكرامة.

وفي كل يوم جمعة تتضاعف أعداد المتظاهرين، وتعلو أصواتهم بمطالب وأهازيج جديدة، وتُزين الساحة بالرسوم والعبارات الحالمة، يحملون بأيديهم لافتات كتبت بحب، وانتقيت عباراتها بعناية، يُلوّحون بالأعلام الخضراء التي حملوها عِوضاً عن العلم الأحمر.

لم يكن يعلم أن أحدهم كشف هويته، وأنَّ تقريرَ وشايةٍ سبقه إلى ذاك الفرع اللعين.

يومٌ اعتيادي، الشمس أشرقت من مشرقها، صباحٌ هادئٌ لا شيء يشوبه، لا شيء غريب سوى تلك البرقية، لكنها لا توحي بشيء خطير، بعضُ القلق لا أكثر.

إلى أين؟ هكذا سألت زبيدة زوجة العم مروان عندما رأته يرتدي ملابسه، أجابها بهدوء وهو يغلق أزرار قميصه مُحدقاً بالمرآة: إلى فرع الأمن العسكري.

ظنَّتهُ يمازحها بداية الأمر إلّا أن إصراره على هذه الإجابة جعلها توقن أنها الحقيقة، تغير لون وجهها الأبيض ومال إلى الاصفرار.

أمسكت بثوبه تشده نحوها تحاول لفت نظره إليها لتطرح عليه أسئلةً لا تريد لها إجابات، بل لوم وعتاب على قرارٍ اتخذه ..

لِم عليك الذهاب!؟

لماذا تلقي بنفسك إلى التهلكة!؟

لا تقلقي لم أقف يوماً في وجه الدولة، ولم أمشِ بجوار مظاهرةٍ واحدةٍ قط، لو أنهم أرادوني بسوء لرأيتِ سيارات الأمن المدججة جاءت لاعتقالي.

لم يلتفت إلى زبيدة، سار إلى حتفه وهو يلقي بيده على نبتة الريحان ويهز أوراقها ليشم رائحة عطرها، كما يفعل عادةً كلما مر بجوارها.

جاءت أوامر المحقق صارمة: أن يُزجَّ به إلى غرفة التحقيق ركلاً وسحلاً على وجهه، وبأول خطوة يضع بها قدمه داخل الفرع أريد أن أرى ملامح وجهه مغطاةً بدمائه، لا أريد لعظامه أن تستويَ أمامي، كل ذلك حصل للعم مروان ولا يعلم لِمَ، اعتقد أنَّ ابتعاده عن المشهد سيبعد الشكوك عن نفسه.

أهلاً "بخطاط الثورة" العبارة التي سمعها دون أن يرى وجه قائلها، عبارة تَكفَّلتْ بأن تنسيه آلام رحلة العذاب إلى تلك الغرفة المظلمة، ورعشةٌ ملأت أرجاء جسده خوفاً، افتضح أمره وما كان سراً قد أصبح بيد أعدائه.

ليس باستطاعته الإنكار الآن، لا شيء ينجيه إلا الاعتراف، فالتقرير الذي كتبه أحد المخبرين يروي كل التفاصيل بدقة، من أين كان يأتي بالقماش، وكيف يخط عليه كلمات الحرية بيده، ومتى يخرج ليلاً ليكتب على جدران الساحة ويزينها بالرسوم.

كان المحقق يكتفي في كل مرة يسأله بها: "بأي الأصابع كتبت تلك العبارات"، ثم يمسك بسكينه، ويجتث أحد أصابعه، قبل أن يغمسها في قدر الزيت المغلي، لم يكن يجيد المراوغة أو استجداء العواطف، يستمع إلى التهم التي تُلقى على مسمعه وهو مُغلقٌ فمه... ثم يأمر المحقق عناصره أن يربطوه من معصمه، ويعلّقوه إلى سقف زنزانته الانفرادية وينهالوا عليه بكل أساليب الوحشية والعذاب حتى يفقد وعيه، يرى الموت ولا يدركه، تُعادُ الكرَّة مرة كل يومٍ حتى فقد أصابع يديه العشرة.

وفي اليوم الحادي عشر، لم يعد في كفيه أصابع ليقطعها ذلك المجرم، فأمسك برأسه، وألقى به إلى الأرض ليحزه بسكينته، ويلقي به إلى جانب الأصابع المقطوعة.

قُتلَ وأُخفيت جثته في مكانٍ لا يعلمه إلا الله، ومن شارك في هذه الجريمة، دُفن دون أن ينال أبسط حقوقه في أن يُدرج اسمه في سجلات المعتقلين.

ثمن باهظ دفعه لتلك الرسومات الجميلة والعبارات المميزة.

إنها رحلة الموت التي كان يظنها مجرد سؤالٍ وجوابٍ لا أكثر.

كيف نطلب الخلود من كونٍ لا يخلد؟



بقلم: أ. سنيحة خلف
كاتبة

نبحث، نحن البشر، عن أشياء نرغب في أن تبقى كما عرفناها أول مرة؛ مشاعر لا تتبدّل، وقلوب لا تتغيّر، ووعود لا تُضعفها الأيام، وعلاقات لا تعبث بها المسافات. نطلب من الحب أن يظلّ في صورته الأولى، ومن الأشخاص أن يبقوا كما أحببناهم، وكأنّ الوفاء يعني ألّا يتغيّر شيء أبدًا.

لكن، كيف نطلب الخلود من كونٍ لا يعرف الخلود؟

كلّ شيء حولنا يتغيّر؛ الفصول والوجوه والأفكار، وحتى نحن. تنضج عقولنا بالتجارب، وتتبدّل مشاعرنا تحت وطأة ما نعيشه. فما كنّا نراه بالأمس نهاية العالم، قد يصبح اليوم درسًا، وما كنّا نؤمن باستحالته قد يصبح جزءًا من واقعنا. لعلّنا نخلط بين الوفاء والثبات المطلق؛ فنظنّ أن الإنسان الوفي هو الذي لا يتغيّر، وأن المشاعر الصادقة هي التي تبقى على حالها. لكنّ الوفاء لا يعني أن نظلّ النسخة نفسها إلى الأبد، بل أن نحافظ على صدقنا وقيمنا ونحن نتغيّر.

غير أنّ التغيّر وحده لا يجعل الإنسان أفضل، كما أن الألم لا يصنع الحكمة تلقائيًّا. فهناك من تجعله التجارب أكثر رحمةً وفهمًا، وهناك من تدفعه نحو القسوة والانغلاق. وقد يمرّ شخصان بالألم نفسه، فيخرج أحدهما أكثر قدرةً على احتواء الآخرين، بينما يختار الآخر أن يُذيقهم ما ذاقه.

إنّ النضج لا يُقاس بقدرتنا على ادّعاء الكمال، بل بقدرتنا على الاعتراف بأخطائنا، وفهم عواقب أفعالنا، والسعي إلى إصلاح ما أفسدناه. فالإنسان بطبيعته غير كامل؛ يخطئ وقد يجرح من لا يريد جرحه، وتظهر قيمته في تعامله مع خطئه. والأمر لا يتعلّق بمن أخطأ فحسب، بل بمن وقع عليه الخطأ أيضًا. فالتسامح يبدو سهلًا حين لا نكون نحن المجروحين، أمّا الاختبار الحقيقي فيبدأ حين نمتلك سببًا للغضب، ثم نقرّر ألّا نجعل من وجعنا سببًا لإيذاء الآخرين.

ولا يعني ذلك أن نبرّر الإساءة أو نقبل تكرار الأذى باسم التسامح؛ فالفهم لا يعني التبرير، والعفو لا يعني إعادة الثقة كما كانت، والرحمة لا تعني التخلّي عن الحقوق والحدود. نستطيع أن نفهم دوافع الآخرين دون أن نوافق على أفعالهم، وأن نسامح دون أن نسمح بتكرار ما آذانا.

فالنضج ليس ألّا نشعر بالغضب، بل ألّا نسمح له بأن يسلبنا قدرتنا على العدل. وليس ألّا نتألّم، بل ألّا نجعل ألمنا مبرّرًا لإيلام غيرنا. نحن لا نختار دائمًا ما يحدث لنا، لكنّنا نستطيع أن نختار ما نفعله بما يحدث؛ قد لا نمنع الخذلان، لكنّنا نستطيع ألّا نحوّله إلى قسوة، وقد لا نمحو أخطاءنا، لكنّنا نستطيع الاعتراف بها وإصلاح ما يمكن إصلاحه.

فليس كلّ تغيّر نضجًا، وليس كلّ ثبات فضيلة. أحيانًا تكون الشجاعة في التمسّك بموقف، وأحيانًا تكون في الاعتراف بالخطأ ومراجعته. وربما لا نستطيع أن نمنح مشاعرنا خلودًا أو نضمن بقاء الأشخاص كما عرفناهم، لكنّنا نستطيع أن نمنح اختياراتنا معنى.

فإذا كان الخلود مستحيلًا والتغيّر حتميًّا، فربما لا يكون السؤال الأهم: كيف نبقى كما نحن؟ بل: كيف نتغيّر دون أن نفقد إنسانيتنا؟

لعلّ قيمة الإنسان لا تكمن في أن يبقى كاملًا، بل في أن يظلّ مستعدًّا لمراجعة نفسه، شجاعًا في اعتذاره حين يُخطئ، حكيمًا في وضع حدوده حين يُؤذى، ورحيمًا كي لا يجعل من جراحه جراحًا جديدة في قلوب الآخرين.

فإذا لم يكن الخلود من نصيبنا، فلنجعل من إنسانيتنا أثرًا طيّبًا يبقى بعد أن نتغيّر.

أخبار التيار

واصل «تيار سورية الجديدة» حضوره الفاعل في دمشق وحلب؛ إذ شارك التيار في ندوة مركز «جسور» للدراسات حول مشروع قانون الأحزاب، وعقد في مقره بالمزة جلسة حوارية بعنوان «سُلّم المشاركة المجتمعية» قدّمتها الأستاذة كندة حواصلي. كما استقبل مقره العام بدمشق وفداً تركياً ضمّ ممثلين عن مركز «سيتا» وعضوي مجلس السياسات الأمنية والخارجية في الرئاسة التركية، محيي الدين أتامان ومراد يشيلطاش، لبحث مستجدات الملف السوري واستعراض برنامج التيار لبناء مؤسسات الدولة وتعزيز الجبهة الداخلية. وفي حلب، أثمرت ورشة «ضع بصمتك في سورية الجديدة» بمقر الكتلة الأولى عن إطلاق مشروعين عمليين لتعزيز منظومة القيم وترشيد استخدام منصات التواصل الاجتماعي.









تيار سورية الجديدة

تيار سورية الجديدة
New Syria Movement